اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الاولى / تعريف العلة

المبحث الأول

بيان معنى العلة

المطلب الأول: تعريف العلة لغةً واصطلاحًا.

أ- العلة في اللغة: قال ابن فارس في كتابه [مقاييس اللغة] عل: العين واللام أصول ثلاثة:

أحدها: تكرار أو تكرير .

والثاني : عائق يعوق والثالث: ضعف في الشيء

فالأول: العَلَل هو الشربة الثانية، ويقال: عَلَل بعد نهل، ويقال أعل القوم، إذا شربت إبلهم علا ، قال ابن الأعرابي في المثل : ما زيارتك إيانا إلا عالة . أي مثل الإبل التي تَعلُّ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب سوم كان أقل لشربها الثاني.

الثاني: العائق يعوق قال الخليل[بن أحمد الفراهيدي] العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه ويقال: اعتله كذا، أي اعتاقه، قال: فاعتله الدهر وللدهر عِلَلٌ.

والثالث: العلة مرض، وصاحبها معتل.

ب- العلة اصطلاحًا: تقاربت عبارات أهل المصطلح في تعريفهم العلة في الحديث:

وأول كتاب ذكر تعريفاً للعلل هو (معرفة علوم الحديث) للحاكم(ت٤٠٥هـ) ، قال : «وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل .

ويقول الحاكم أيضاً : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل .

وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولا يمكن أن نسميه حداً بما يحمله الحد من الضوابط كما يلاحظ في كلام الحاكم قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي، وسيأتي الكلام على هذا.

وجاءت عبارة أبي عمرو بن الصلاح(ت٦٤٣هـ) أكثر تحديداً من عبارة الحاكم فقال : (المعلول هو الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع ظاهره السلامة منها).

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ، وفي هذا التعريف دور لأنه أدخل (العلة) في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة ،الإسناد ولم يشمل هذا التعريف علة المتن أهمية عن علة الإسناد. التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد.

وأما الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ) فقد عرف العلة بقوله: (العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته).

ويلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه، وقوله «طرأت يشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحاً، وليس ذلك بلازم، إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح، وقد يكون الحديث من أصله معلولاً، كان يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل ،له وإنما أدخل على الثقة فرواه .

وقد نقل برهان الدين البقاعي (ت ٨٥٥هـ) في نكته على ألفية العراقي، كلاماً آخر للعراقي، جاء فيه: (والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح) .

وأما الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فقد ذكر في تعريف المعلل أثناء كلامه على أنواع الضعيف فقال: (ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل).

ولا يصلح هذا لأن يكون حداً للعلة، إذ هو بيان لطرق الكشف عن العلة .

وما نختاره من خبر هذه التعاريف هو ما نقله البقاعي عن العراقي: (والمعلل ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح) وهو تعريف جامع مانع.

وفيها يلي بيان لعناصر هذا التعريف يوضح أسباب اختياره:

أ- في قوله «خبر» ذكر لعلة السند وعلة المتن لأن الخبر يشمل السند والمتن.

ب- وفي قوله «ظاهره السلامة بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ج- قوله واطلع فيه بعد التفتيش دليل على خفاء القادح، وعلى إمعان النظر ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفهم العارف.

د- وقوله على فادح تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار. وبذلك يكون هذا التعريف مطابقاً لواقع كتب العلل التي اشتملت على أحاديث كثيرة أعلت بجرح راو من رواتها.

المطلب الثاني: أيهما أصح الحديث المعلول (بلامين) أو حديث مُعلٌ(بلام واحد)؟.

قال د. همام سعيد: (والمحدثون يطلقون على الحديث الذي فيه علة «معلول»، (وكذا وقع في كلام البخاري والترمذي و الدارقطني والحاكم وغيرهم).

وقد أنكر بعض العلماء هذا، كما سبق في اعتراضهم على المتكلمين وقال إن المعلول في اللغة اسم مفعول من عله إذا سقاه السقية الثانية، وتعقبهم آخرون فقالوا: قد ذكر في بعض كتب اللغة: عل الشيء إذا أصابته علة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه.

قال ابن القوطية: (عل الإنسان مرض والشيء أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر ، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ قال ابن هشام في شرح بانت سعاد:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنها منهل بالراح معلول والراجح في هذه المسألة أن «معلول» موافق للغة ومنسجم مع قواعدها إذا كان مشتقاً من بمعنى بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى «معلول» في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية وليس كما أراده شاهداً للعلة المرض لان «معلول» في البيت مرتبط بمنهل والمنهل هو المورود في المرة الأولى، والمعلول هو المورود في المرة الثانية .

ولما كان من معاني (عل) في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة . إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة .

وكما يقال «معلول» بهذا المعنى فإنه يقال «معلّ» لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض.

وأما استعمال (معلل) فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من علله بمعنى الهاه به وشغله ويكون معنى الحديث المعلل : هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به.

قلت: وقد يُقال: إنَّ المحدثين لما ذكروا المعلول لم يريدوا به مُجرَّدَ المرض، بل لعلهم يريدون أنَّ الحديث المعلول هو الذي يُعيدُ النَّظر فيه مرَّةً بعد مَرَّةٍ حَتَّى يَقِفَ على عليه كالمعلول الذي يُسقَى بعد نَهَلٍ ويُكوّرُ له السَّقي.

المطلب الثاني

ميدان علم العلل وغايته وأشهر علمائه

تطور النقد الحديثي وتنوع واتسعت مباحثه حتى أصبح صناعة وفتاً مع منتصف القرن الهجري الثاني. وقد انقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: علم الجرح والتعديل، وهو نقد أولي سهل ميسور، يهتم بالقوادح الظاهرة كالضعف والجهالة والغفلة، وكثرة الخطأ، والفسق.

القسم الثاني: علم العلل وهو نقد ثانوي أعلى من سابقه وأدق، وفيما يلي عرض لميدان هذا العلم وغايته، وأهميته، وأشهر علمائه:

المطلب الأول:- ميدان علم العلل وغايته:

ميدانه: ميدان هذا العلم حديث الثقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثقات وهذا النقد أوسع من الجرح والتعديل، لأن الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر ،أو صفحة أو مجموعة من الأقوال في الرجل موضع الجرح أو التعديل، وأما هذا الذي معنا فإنه يواكب الثقة في حله وترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ومتى ضبط ومتى نسي، وكيف تحمل، وكيف أدى.

ولذلك نجد علي بن المديني(ت٢٣٤هـ) يخرج علل ابن عيينة في ثلاثة عشر جزءاً (١)، وسفيان بن عيينة(ت١٩٨هـ) ثقة ثبت، ولكن هذا سلامة أحاديثه كلها فهو بشر يخطىء ويصيب، وإن كان خطؤه نادراً، ولكن كم يكون حجم هذا النادر من بين الوف الأحاديث التي يرويها؟ وهذا النوع من النقد أفرده الإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) في كتاب سماه «التمييز»، وقال في مقدمته: «فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطىء في روايته حديث كذا والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، حتى قالوا: إن من ادعى تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له ،به ومدع علم غيب لا يوصل إليه) .

المطلب الثالث

أهميته واتساعه

بالرغم من ان علم العلل قسم من أقسام علم الحديث دراية، إلا أن العلماء ركزوا عليه وأعطوه الأهمية القصوى حتى قال الحاكم: معرفة علل الحديث. وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل.

وحقاً إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم ؛ لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين؛ لأنه كما يقول الحاكم أبو عبد الله : «فإن حديث المجروحين ساقط واه وعلة الحديث تكثر في حديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً.

وأما اتساع هذا العلم فسنرى – بعون الله ومشيئته . في مباحث أنواع العلل أن معظم علوم الحديث يدخل في العلل فقد يعلل الحديث بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو الإدراج أو القلب أو الاضطراب، ولكن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع، هو ما تتضمنه العلة من الخفاء إذ يقع الإرسال أو الانقطاع أو الإدراج في حديث الثقات ويصعب تمييزه والحكم عليه، وينطلي على أكثر المحدثين، حتى يتنبه جهابذتهم ونقادهم إلى هذا القادح الذي يتصف بالخفاء .

وخلاصة القول أن القادح منه الخفي ومنه الجلي، ومنه ما كان في حديث الثقات، ومنه ما كان في حديث المجروحين والضعفاء. فما كان خفياً وفي حديث الثقات فهو داخل في علم العلل ولا أنسى أن أقول: إن معيار خفائه سؤال الحفاظ عنه، وروده في كتب العلل وأما ما نجده في كتب العلل من أحاديث أعلت بالجرح كأن يقال في أحد رواتها: متروك أو منكر الحديث أو ضعيف فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات، كرواية الزهري(ت١٢٤هـ) عن سليمان بن أرقم.

ورواية مالك(ت١٧٩هـ) عن عبد الكريم أبي أمية.

ورواية الشافعي (ت٢٠٤هـ) عن إبراهيم بن أبي يحيى.

فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتماداً على تثبت هؤلاء الأئمة، ومكانة الزهري ومالك والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء.

وقد يلتبس أمر راو ما على أحد الحفاظ النقاد، فيروي عنه، ويكون الحديث معلولاً بجهالة أمر هذا الراوي أو بنكارته، ولا تدرك هذه الجهالة والنكارة إلا بمعرفة كبار النقاد وهذا تخريج لوجود مثل هذه القوادح التي ذكرت في كتب العلل . وقد ذكر أكثر المصنفين في علوم الحديث أن العلة قد تطلق على أنواع من الجرح، وذلك بعدما ذكروا أن غالب العلل في أحاديث الثقات، ولذلك نجد ابن الصلاح(ت٦٤٣هـ) يقول: (وقد يعلون بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء وفسق الراوي، وذلك موجود في كتب علل الحديث) وهذا ما ذكره ابن كثير(ت٧٧٤هـ) والعراقي(ت٨٠٦هـ) ، ولكنهم لم يحاولوا تخريج وجود هذه الأنواع في كتب العلل. أما السخاوي(ت٩٠٢هـ) فقد تنبه لهذا فقال: ولكن ذلك منهم – أي أصحاب كتب العلل الذين يعلون بالجرح – بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي الخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده.

المطلب الرابع

أشهر علماء هذا الفن

لقد قيض الله تعالى لميدان علم الحديث والعلل أعلاماً عبدوا مساربه .

١- أبو بِسطام شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ): كان من أئمة هذا العلم ورائده.

قال عنه الإمام الشافعي – رحمه الله –: (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق) .

وقال أبو حاتم الرازي(ت٢٧٧هـ) : (إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم بأنه ثقة).

وقال يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) (كان شعبة أعلم الناس بالحديث).

قال ابن رجب في معرض ترجمته لشعبة بن الحجاج: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم .

وقال السمعاني صاحب كتاب الأنساب : (هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين)

وهذه العبارة تكفي لأن نعرف من هو شعبة. وفي كتب العلل والرجال يتردد اسمه في كل صفحة وكافة النقاد بعده يتسابقون في نقل عباراته والبحث عن نظراته في الرجال والعلل. وخلاصة القول في شأن هذا الرجل أن الحديث أصبح صناعة وفناً على يديه.

٢- الإمام يحيى بن سعيد القطان(ت١٩٨هـ):

ومن فرسان هذا الميدان وأفذاذه الإمام يحيى بن سعيد القطان[تلميذ] و خليفة شعبة والقائم بعده ،مقامه وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ) وعلي بن المديني(ت٢٣٤هـ) ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).

قال أحمد بن حنبل: (لم يكن في زمان يحيى القطان مثله).

واختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا اجعل بيننا وبينك حكماً، فقال: قد رضيت بالأحول، [يعني يحيى بن سعيد القطان]، فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه، فقضى على شعبة فقال له شعبة ومن يطيق مثل نقدك يا أحول؟

ويعلق ابن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ) على هذه القصة، فيقول: (هذه غاية المنزلة إذا اختاره شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة) .

٣- الإمام عبدالرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) -وهو شيخ الإمام الشافعي :

قال عنه علي بن المديني: (لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: (قلت لأبي: أيما أثبت عندك عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع ؟ قال : عبد الرحمن أقل سقطاً من وكيع في سفيان قد خالفه وكيع في ستين حديثاً من حديث سفيان وكان عبدالرحمن يجيء بها على الفاظها، وكان لعبد الرحمن توق حسن)

٤- أبو زكريا يحيي بن معين بن عون المري (ت٢٣٣هـ): فإليه انتهى علم العلل.

حتى قال عنه الإمام أحمد: (وههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن).

ومن آثاره التي وصلتنا (التاريخ والعلل) وفيه علم غزير ومعرفة واسعة في علم الرجال والعلل، ولم يكتب هو بيده شيئاً وإنما جمع عدد من تلاميذه أخباره ومسائله في العلل كعثمان الدارمي(ت٢٥٥هـ) ، وعباس الدوري وابن الجنيد، ومضر بن محمد وابن محرز وخالد بن الهيثم.

وقل أن نجد رجلاً لم يتكلم ابن معين فيه جرحاً أو تعديلاً، ولقد عرف أهل زمانه مكانته وقدره فحملوه يوم وفاته على سرير رسول الله – ﷺ – وطافوا به بالمدينة والمنادي ينادي: (هذا الذي ذب الكذب عن أحاديث رسول الله – ﷺ) .

٥-علي بن المديني(ت٢٣٤هـ): ومن كبار النقاد ورجال العلل أبو الحسن علي بن جعفر المديني شيخ البخاري.

قال عنه أبو حاتم الرازي: (كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل) وقد ترجم له ابن رجب في شرح العلل.

وذكر له قائمة من الكتب زادت على الثلاثين كتاباً. معظمها في العلل – مثل :

أ- علل المسند في ثلاثين جزءاً .

ب- العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.

ج- علل حديث ابن عيينة ثلاثة عشر جزءا .

د- الوهم والخطأ في خمسة أجزاء.

هـ- من حدث ثم رجع عنه جزء.

ح- اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.

٦- أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ) :

ومن هؤلاء الأفذاذ الإمام أحمد بن حنبل وباعه في الحديث عامة، وفي العلل خاصة طويل. ولقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء في العلل وفي سائر فنون الحديث. ومن هذه الأجزاء ما كتبه ابنه عبد الله عنه وقد بلغ كتابه العلل ومعرفة الرجال اثني عشر جزءاً مخطوطاً.

وقد ترجم له ابن رجب – رحمه الله . ترجمة تليق بمقامه.

٧- الإمام البخاري(ت٢٥٦هـ).

وأما الإمام محمد بن إسماعيل البخاري) فقد وصفه تلميذه مسلم بن الحجاج بقوله :(أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله) . وله كتاب في العلل ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس له وابن خير في فهرسته .

٨- **الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ):** له كتاب في العلل اسمه (التمييز) وكذلك تطرق لبعض مسائل هذا العلم في مقدمة صحيحه، وله معرفة واسعة بعلم العلل.

٩- **إمام العلل أبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم(ت٢٦٤هـ):**

١٠- **الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ).**

١١- **يعقوب بن شيبة السدوسي(ت٢٦٢هـ):** له كتاب اسمه (المسند المعلل).

١٢- **الترمذي(ت٢٧٩هـ) :**

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي بهذا الفن من مسائله وشوارده وهو أول من صنف الحديث على الأبواب فنون الحديث، وجمع المعللة، كما قال ابن رجب (عن كتابه الجامع، وقد أفرد للعلل كتابين :

الأول: العلل الصغير، وهو ملحق بكتابه الجامع.

والثاني: العلل الكبير ومعظمه منتزع من كتاب الجامع.

١٣-**الدارقطني(ت٣٨٥):**

وأما الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني وفقد انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل قال عنه الخطيب: سألت البرقاني : هل كان أبو الحسن يملي عليك العلل من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس.

وقال الخطيب : وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له، فإنك تندهش ويطول تعجبك.

١٤- **الحاكم النيسابوري(ت٤٠٥هـ):**

وللحاكم أبي عبدالله محمد بن البيع كتاب في العلل، وقد أفرد للعلل مبحثاً في كتابه (معرفة علوم الحديث)

١٥- **ابن الجوزي الحنبلي(ت٥٩٧هـ):** ولا بن الجوزي كتاب (العلل المتناهية) .

١٦- **ابن رجب الحنبلي(ت٧٩٥):**

وأما عبد الرحمن بن أحمد بن رجب فقد شرح كتاب الترمذي الجامع ثم شرح كتاب العلل الصغير الملحق بالجامع وأضاف عليه إضافات مهمة في علم العلل.

١٧-أمير المؤمنين في الحديث وخاتمة المتحدثين ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

وقد صنف أحمد بن علي بن حجر كتاباً سماه الزهر المطلول في الخبر المعلول».

المطلب الخامس

دراسة أشهر مصادر ابن رجب في العلل

تنوعت مصادر ابن رجب في شتى فنون الحديث حتى أصبح من المتعذر دراسة هذه المصادر ومعرفة مأخذ ابن رجب من كل منها إلا في رسالة مستقلة في مصادر الكتاب.

والجدير بالذكر أن المصادر التي استمد منها ابن رجب هي مصادر أصيلة ترجع في غالبها إلى ما قبل القرن الخامس.

ولما كانت هذه الدراسة مخصصة في معظمها للكشف عن العلل، فقد رأيت أن أعقد هذا المبحث لدراسة أشهر كتب العلل التي اعتمد عليها:

١- التاريخ والعلل: ليحيى بن معين أقوال ابن معين التي اعتمد عليها ابن رجب كثيرة جداً، وهي من كتب عديدة لتلاميذ يحيى الذين سجلوا أقواله وأجوبته على أسئلتهم وأكثر هذه كتاب التاريخ والعلل رواية العباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ) وهو أكمل الكتب التي جمعت أقوال يحيى، وقد وصل إلينا سليماً الأقوال من كل أذى والله الحمد، ومادة هذا الكتاب مجموعة كبيرة من آراء يحيى وأجوبته في ميدان الرجال والعلل.

ويبدأ كل قول بكلام لعباس الدوري يقول فيه: سألت يحيى أو سمعت يحيى.

وأما كلام عباس الدوري الخاص به فقليل جداً، ويذكر أحياناً إذا لزم التعقيب على كلام الشيخ لتصحيح رواية أو لتفسير غريب.

فإن هذا الكتاب، مادته غير منظمة والموضوعات المختلفة متداخلة فيه، فهو يتكلم عن الطبقات والوفيات والجرح والتعديل والكنى المتشابهة والأحاديث المسلسلة.

٢- علل الحديث : لعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ت٣٢٧هـ).

إذا كان القرن الثالث هو عصر السنة الذهبي، فإن النصف الثاني منه هو ثمرته وخلاصته حيث امتد النقد الحديثي واتسع على يد رجلين من الري هما: أبو زرعة عبدالله بن عبد الكريم

الرازي ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي. وقد قيض الله تعالى لهما تلميذاً عالماً عارفاً يجني علمهما ويلم شتاته، فجاء هذا العلم في كتابين مهمين الأول كتاب الجرح والتعديل، والثاني: كتاب علل الحديث وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنن النبوية .

أما مادة هذا الكتاب فهي أسئلة عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة(ت٢٦٤هـ)، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المعلة والأسانيد التي يعتريها الخلل والخطأ. وعبارته تأتي بأحد الأشكال الآتية: سألت أبي، سألت أبا زرعة سألت أبي وأبا زرعة سمعت أبي سمعت أبا زرعة وقولهما قد يسبق بعبارة: (قالا) أو يذكر رأي أحدهما ثم رأي الآخر، والجدير بالذكر أن السائد والغالب في هذه الأجوبة.

وهذا يشهد لهذا العلم بوحدة اتفاقهما هوا منطقه ومنهجيته .

-أما طريقة عرض هذه المادة :

فهذا الكتاب أول كتاب في العلل لقي عناية كبيرة من المصنف فرتبه على أبواب الفقه، بدءاً بباب الطهارة، ثم الصلاة، وانتهاء بباب النذر، ولكن رغم هذا الترتيب إلا أن اتساع أبوابه تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه ولا بد من تقسيم أبوابه إلى فروع تسهل على الباحثين الرجوع إلى الأحاديث، أو أن تفهرس مادة هذا الكتاب فهرسة مستقلة في آخره ترشد إلى الأحاديث فيه وفي هذا الكتاب ثلاثة آلاف حديث ذكرت عللها، وهذه العلل متنوعة وكثيرة، فمنها العلل الخفية كاكتشاف الإرسال والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر والموضوع والضعيف. وأما مادة الرجال فهي مبثوثة خلال الكلام عن الأحاديث والأسانيد .

أهمية هذا الكتاب:

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين أبي زرعة وأبي حاتم وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى. وقد اعتمد ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي كثيراً على هذا الكتاب، فكان من أهم مصادره.

٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ):

صنف الدارقطني مصنفات كثيرة في مختلف فنون الحديث إلا أن مصنفه في العلل هو أشهرها وأهمها وهذا الكتاب يشهد لعلم الدارقطني وتبحره في الحديث وطرقه، ولقد استحق بسببه عظيم الثناء من العلماء. قال ابن كثير(ت٧٧٤هـ) في(اختصار علوم الحديث) : (وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل الكتب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد اعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه).

وبحق فإن الكتاب موسوعة حديثية، وقد جمع من طرق الحديث وعلله ما يدهش المرء، ويعجزه عن الملاحقة والاطلاع، فكيف بالابتداء والتصنيف.

وبعد الاستعراض السريع لهذا الكتاب للتعرف على مادته ومنهجه ظهر لي أنه كتاب اعتمد أسلوب العلل على الأسانيد خلافاً لعلل ابن أبي حاتم الذي اعتمد أسلوب العلل على الأبواب فكتاب الدارقطني هذا هو من كتب العلل الفريدة التي اعتمدت منهجاً موحداً، لا كما هو الحال في علل أحمد وابن المديني وابن معين واصل علل الترمذي قبل ترتيبه .

والمنهج الذي سلكه الدارقطني أنه يذكر الصحابي ومن روى عنه ويذكر العلل في حديث هذا الصحابي من هذه الطريق ثم ينتقل إلى الصحابي الآخر بعد أن يستوفي الرواة عن الصحابي الأول.

اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الثانية / اسباب العلة

أسباب العلة

لقد حاولت من خلال استقراء شرح علل الترمذي لابن رجب، وغيره من كتب العلل أن أحدد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العلة، إذ الكلام عن هذه الأسباب، منظماً مجتمعاً، لم يقع لي في كتاب من الكتب التي تعرضت أن كتاب ابن رجب هو كتاب العلل الوحيد الذي تكلم على العلل كعلم له قواعده وأقسامه إلا أنه لم يفصل أسباب العلل في مبحث مستقل، وإنما عرض لها في مواضع متفرقة. ولعل دراستنا هذه بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل . وفيما يلي عرض لهذه الأسباب والكلام عليها، مع ذكر كلام ابن رجب في كل منها :

١-السبب العام(الوهم والخطأ) :وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل، إلا أنه الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا الله ولكتابه ولرسول الله ﷺ - وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون على ما بينهم من تفاوت ذلك بين مكثر ومقل. ودخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الترمذي في علله آخر الجامع.

وقد تناول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي هذا القسم الرابع الذي ذكره الترمذي بالشرح وذكر أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم فقال (١): وذكر الترمذي ههنا حكم القسم الرابع وهم الحفاظ المتقنون الذين يقل خطوهم، وذكر أنه لم يسلم من الأئمة، على حفظهم . وقال ابن معين من لم يخطىء في الحديث فهو كذاب. الخطأ كبير أحد من

وقال أيضاً: لست أعجب ممن يحدث فيخطىء، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب .

وقال ابن المبارك ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك (٢).

ووهم سعيد بن المسيب ابن عباس في قوله تزوج النبي - ﷺ - ميمونة وهو محرم .

وأما أوهام كبار أئمة الحديث، فقد ذكر ابن رجب أقوالاً منها:

وفيما يلي عرض لأحاديث وهم فيها كبار الثقات:

١- منهم شعبة بن الحجاج: وثناء العلماء على شعبة جزيل طويل، فهو أمير المؤمنين في الحديث، ورجل روى عنه شعبة لا يسأل عنه، وكان الثوري يقول : (أستاذنا شعبة).

وقال الشافعي : (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق).

ولكن لشعبة أوهاماً، وفي حديثه علل، وإن كانت قليلة، وقد وقف النقاد عليها :

مثال:أخرج الترمذي في العلل الكبير قال : حدثنا محمود بن غيلان قال (أنا) أبو داود قال: (أنا) شعبة، قال: (أنا) عبد ربه بن سعيد قال سمعت أنس بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العمياء، عن عبدالله بن الحارث عن المطلب، أن رسول الله - ﷺ - قال: (الصلاة مثنى مثنى، تشهد في ركعتين، وتبؤس، وتمسكن وتقنع وتقول: اللهم اللهم فمن لم يفعل ذلك فهي خداج) .

وقال الليث: (أنا) عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة .

وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع -

١- فقال: عن أنس بن أبي أنس وإنما هو عمران بن أبي أنس.

٢- وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو عن عبدالله بن نافع عن ربيعة بن الحارث.

٣-وربيعة بن الحارث هو ابن المطلب فقال: هو عن المطلب.

٤- ولم يذكر فيه عن الفضل بن العباس.

هذه أوهام لشعبة ذكرها البخاري جواباً على سؤال الترمذي له، وفيها بيان جلي لأخطاء الثقات ولو كانوا بمنزلة شعبة، وقد ذكر ابن أبي حاتم كلاماً للإمام أحمد في أوهام شعبة، فقال :

قال أحمد: ما أكثر ما يخطىء شعبة في أسامي الرجال.

السبب الثاني(خفة الضبط):أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيراً. وعلى أسلوب ابن رجب في توليد الموضوعات من الكلمات، فقد شرح عبارة الترمذي وحشد لها عيون الشواهد من كلام أرباب هذه الصنعة، فقال: (ولكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا. وذكر عن يحيى بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة .

وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره فإنه ذكر في مقدمة كتابه (١) أنه لا يخرج حديث من هو متهم عند أهل الحديث، أو عند أكثرهم، ولا من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط .

وذكر قبل ذلك أنه يخرج حديث أهل الحفظ والإتقان، وأنهم على ضربين:

أحدهما: من لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش

والثاني: من هو دونهم في الحفظ والإتقان، وشملهم اسم الصدق والستر، وتعاطى العلم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم).

من كل هذا نعلم أن حديث هؤلاء الذين كثر غلطهم، مقبول عند جماهير علماء الحديث، ولا يعني قبول حديثهم أن يؤخذ دونما تمييز بين الصواب والخطأ بل استطاع النقاد أن يحصوا ما لهم من أوهام ويسجلوا شوارد أخبارهم وشواذها، فكان نصيب كتب العلل من هذه الأوهام كبيراً. وكثيراً ما نقرأ الحديث في هذه الكتب ثم تذكر علته ويقال بعد ذلك، أخطأ فيه شريك، وهم فيه عطاء الخراساني. وهكذا .

وقد ذكر ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي عدداً من هؤلاء الثقات الذين يكثر الخطأ في حديثهم، مع ترجمة قصيرة لكل منهم، فأنار سبيل سالك هذا الدرب بمعرفتهم وأتاح لدارسي الكتاب فرصة كشف كثير من العلل.

١- عطاء الخراساني:مثال ذلك ما ذكره الترمذي في علله قال : (حدثنا علي بن نصر الجهضمي (نا) بشر بن عمر (نا) شعيب بن زريق أبو شيبة، قال حدثنا عطاء الخراساني، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : وعينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله . عن سالت محمداً هذا الحديث فقال شعيب بن زريق مقارب الحديث ولكن الشأن في عطاء الخراساني، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك غير عطاء الخراساني قلت له : ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة .

ثم ذكر البخاري أمثلة لهذه الأحاديث المقلوبة التي يرويها عطاء الخراساني روى عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي ﷺ - وأفطر في رمضان وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقولون سألت سعيداً عن هذا الحديث، فقال: (كذب على عطاء لم أحدث هكذاه) .

السبب الثالث: الاختلاط أو الآفة العقلية:

وقد تكلم ابن رجب عن هذا السبب أثناء الكلام عن اختلاط المشاهير من الثقات. وقد جعل هذا نوعاً من القسم الثاني من أقسام علم العلل، وبيان ذلك : أنه قسم علم العلل إلى قسمين:

القسم الأول في معرفة مراتب الثقات قول من يقدم منهم عند الاختلاف. القسم الثاني: ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم - إما في بعض الأوقات، وهم المختلطون

أو في بعض الأماكن. أو عن بعض الشيوخ.فيكون ابن رجب قد ذكر هذا السبب في صورة طائفة من مشاهير الثقات، ففصل حالة كل منهم ذاكراً زمان الاختلاط ومكانه، ومن روى عنه في الاختلاط، ومن روى عنه ،قبله وضابط ،اختلاطه، وخلال الكلام عنه يشير إلى أحاديث رويت عنه في الاختلاط .

مفهوم الاختلاط:

والاختلاط: (آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنة يقال فيه : اختلط بأخرة) .

ورغم أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على

روايته، لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به.

الكشف عن الاختلاط: والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد رجل العلل مهمة عسيرة شاقة، إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة، ولمعرفة طريقة النقاد في الكشف الاختلاط، وتحديد زمنه يحسن بنا أن نستشهد بما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي، قال:

قلت لأبي زرعة قرة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بأخرة، غير أنه كان لا يحدث إلا من كتابه ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم تبسم فقلت: لم تبسمت؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم فقرعنا عليه الباب واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت وقالت: يا أبتِ إن هؤلاء أصحاب الحديث ولا أمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، [تعني علي بن قرة] ، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذلك فقالت: لست أدعك تخرج إليهم فإني لا أمنهم عليك فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة حتى غلبت عليه، ولم تدعه.

فقال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي.

قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها وصيانتها أباها.

هذه القصة تسلط ضوءاً باهراً على قضية الاختلاط، سواء من جانب النقاد الذين يكشفون على الرواة كما يكشف الطبيب على مرضاه أو من جانب المختلط وذويه الذين لا يذرون صاحبهم دونما رقابة ومتابعة وإنما هم خير عون للناقد على مهمته، إما بمنع المختلط من الرواية، أو صيانة كتبه والزامه التحديث منها، مع الرعاية والإشراف.

أشهر الرواة الذين اختلطوا وقد ذكر ابن رجب طائفة من مشاهير المختلطين، وفصل أحوالهم وما يتعلق باختلاطهم، وهم: عطاء بن السائب الثقفي، وحصين بن عبدالرحمن السلمي، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وأبان بن صمعة وسفيان بن عيينة، وأبو قلابة الرقاشي ومحمد بن الفضل الدوسي .

وتناول ابن رجب للمختلطين تناول فريد بين الكتب التي تعرضت لهم، وقد حرص ابن رجب على ما يلي:

١ - ذكر اسم المختلط ونسبه وكنيته وموطنه.

- بيان أقسام الرواة عنه، وجعلهم على أقسام :

أ- الذين رووا عنه قبل اختلاطه.

ب-الذين رووا عنه بعد اختلاطه .

ج- الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعده ولم يميزوا هذا من هذا.

د- الذين رووا عنه قبل اختلاطه وبعده وميزوا هذا من هذا. - ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده.

وقد فصل ابن رجب في هذا الأمر الثالث وجمع أقوال العلماء التي تصلح ضابطاً للتمييز بين الرواية عنه قبل الاختلاط وبعده ونرى مثل هذا في كلامه على اختلاط عطاء بن السائب، فقال:

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً ومن سمع منه بأخرة ، فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة ،مرتين فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمادان والدستوائي، ومن الثانية فسماعه ضعيف منهم وهيب وإسماعيل بن علية.

ومنهم من قال إن حدث عطاء عن رجل واحد فحديثه جيد، وان حدث عن جماعة فحديثه ضعيف وهو ضابط التمييز عند شعبة بالنسبة لروايات عطاء

ومنهم من قال: حديث شعبة وسفيان عنه صحيح لأنه قبل الاختلاط .

كل هذا يدلنا على الجهد الذي بذله علماؤنا في تتبع هذا السبب من أسباب العلة.

السبب الرابع: خفة الضبط بالأسباب العارضة: ونقصد بالأسباب العارضة أموراً تعرض للمحدث، تؤثر في ضبطه، دون أن تؤثر في إدراكه، وبهذا نميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط.

أسباب خفة الضبط:

١- من ابتعد عن كتبه لضياعها: معمر بن راشد الأزدي (ت١٥٣ه) :

وممن خف ضبطه لبعده عن كتبه معمر بن راشد، وهذا الرجل عده علي بن المديني(ت٢٣٤ه) ممن دار الإسناد عليهم ، وثناء العلماء عليه عظيم، ولكن ذلك لم يمنع من أن يقال فيه: (إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنها مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا) . ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله: (حديث عبدالرزاق عن معمر أ من حديث هؤلاء البصريين كان يتعاهد كتبه وينظر فيها، يعني في اليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة) ،

كما ذكر ابن رجب مثالاً الأحاديث المعلولة معمر بالعراق، وذلك أن معمراً روى حديثاً وهو: (أن أمر أحب إليّ من التي تكشف عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كوى أسعد بن زرارة من الشوكة) .

رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس، والصواب (المرسل) .

٢-من اختلط لضياع كتبه: علي بن مسهر القرشي(ت١٨٩ه).

ومن الحفاظ من ضبطه لضياع كتبه فدخلت الأوهام على حديثه، فمنهم علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ولي قضاءها للمهدي (سنة ١٦٦هـ)، وكان ثقة صالح الكتاب قبل ذهاب كتبه .نقل ابن رجب عن الإمام أحمد - من رواية الأثرم - أنه أنكر حديثاً، فقيل له : رواه علي بن مسهر فقال : إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد.

٣- من ابتعد عن كتبه لاحتراقها: عبدالله بن لهيعة المصري (ت١٧٤ه).

وأما عبد الله بن لهيعة قاضي ،مصر، فهو من أجمع العلماء على خفة ضبطه قبل موته بسنين، والأكثر على أن هذا راجع إلى احتراق كتبه، روى العقيلي من طريق البخاري عن أبي بكير قال: (احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة).

وقال ابن خراش: (كان يكتب حديثه احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه).

قال الخطيب: (فمن ثم كثرت المناكير في روايته لتساهله).

وقال يحيى بن حسان: (رأيت مع قوم جزءاً سمعوه من ابن لهيعة فنظرت فإذا ليس هو من حديثه، فجئت إليه، فقال: ما أصنع ؟ يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم) .

وقد فصل ابن رجب في الكلام عن ابن لهيعة، وذكر أقوال العلماء في تضعيفه من قبل حفظه، وساق بعض أحاديث رواها فوهم فيها .

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب : ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قال: (مات رسول الله - ﷺ - من ذات الجنب)

وهذا مما يقطع ببطلانه لما ثبت في الصحيح أنه قال لما لدوه: (لم فعلتم هذا؟ قالوا: خشينا أن يكون بك ذات الجنب، فقال: ما كان الله ليسلطها علي) . وإسناد الحاكم إلى ابن لهيعة صحيح، والآفة فيه من ابن لهيعة.

٤- الانشغال عن العلم حفظاً وكتابةِ وضبطاً. (شريك بن عبدالله النخعي، حفص بن غياث).

ومن أسباب خفة الضبط - وبالتالي دخول الوهم والعلل - الانشغال عن العلم حفظاً وكتابة وضبطاً، وقد ذكر هذا السبب في علل من تولوا القضاء كشريك بن عبدالله النخعي وحفص بن غياث فأما شريك فقد ولي قضاء واسط (سنة ١٥٥هـ) وقال العجلي (: - بعد ما ذكر أنه ثقة - وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط وقال صالح جزرة: (صدوق، لما ولي القضاء اضطرب حفظه).

وأما حفص بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، فقد ولي القضاء في الكوفة وبغداد وللعلماء كلام كثير في الثناء عليه وتوثيقه، ولكنه (ولما ولي القضاء جفا كتبه) ، قال عنه أبو زرعة : ساء حفظه بعدما استقضي.

ومما أُنكر على حفص حديثه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: (كنا نأكل ونحن نمشي) .

قال ابن معين: تفرد وما أظنه إلا وهم فيه، وقال أحمد: ما أدري ماذا كالمنكر له، وقال أبو زرعة: رواه حفص وحده.

٥- فقد البصر (عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ه).

ومن الثقات من فقد بصره، وكان يعتمد على كتبه، فخف ضبطه ووهم فيها حدث به بعد ذلك، وهؤلاء كثيرون منهم: (عبد الرزاق بن همام) فبالرغم من أنه أحد الأئمة المشهورين وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل انه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله - ﷺ - ما رحل إلى عبدالرزاق، هذا ما قاله ابن رجب (معبراً عن توثيق العلماء لهذا العلم، بالرغم من كل هذا إلا أن حديثه ضعيف بعد فقد بصره، وهذا ما قرره الإمام أحمد بقوله : عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقن أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه جاء بخلافها .

السبب الخامس: قصر صحبة الشيخ: أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسة حديثه أهمية كبيرة فرجحوا من أجل ذلك - أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل.

واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما فيقسمونهم فئات بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر وممن اعتنى اعتناء فائقاً باختيار أكثر رجاله من بين الأوثق والأطول صحبة، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، في كتابه الصحيح، وفي هذا يقول الإمام ابن رجب (ـ في شرحه لعلل الترمذي - وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه ... ونذكر لذلك مثالاً، وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات .

الطبقات عن الزهري:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم

بحديثه والضبط ،له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر، ومعمر ويونس

وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري . للزهري، الطبقة الثانية: أهل حفظ واتقان ولكن لم تطل صحبتهم وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه وهم في اتقانه دون الأولى، كالأوزاعي ،والليث وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري. الطبقة الثالثة: لازموا الزهري وصحبوه ولكن تكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق.

الطبقة الرابعة : قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكلم فيهم مثل: إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية ابن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح، - ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين، كالحكم الأيلي وعبد القدوس بن حبيب.

ورجال البخاري - كما دل عليه الاستقراء - هم في معظمهم من الطبقة الأولى.

السبب السادس: اختصار الحديث أو روايته بالمعنى : رأي الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقد دلل ابن رجب على جوازها بأقوال بعض الصحابة والتابعين وعلماء الحديث المتقدمين، وبان الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وقد قيد العلماء هذا الجواز فاشترطوا فيمن يروي الحديث بالمعنى أن يكون عارفاً بمواقع الألفاظ)، بصيراً بدلالاتها، حتى لا يجيل الحلال حراماً، أو يضع الدليل في غير مكانه. وفي شرح علل الترمذي تفصيل لهذا الموضوع، وعرض لأقوال العلماء فيه وأن الرواية بالمعنى إن لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الاحالة، فإن هذه الرواية تكون سبباً في دخول العلة على الحديث.

وقد مثل ابن رجب لروايات بالمعنى أحال الرواة معناها، لاضطراب في المقدرة اللغوية، وعدم معرفتهم بلغة العرب أو عدم إدراك المراد من الحديث وسببه الذي قيل فيه .

وفي هذا يقول ابن رجب: (وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي - ﷺ - قال لها وكانت حائضاً: وانقضي رأسك وامتشطي، وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الاحرام.

وروى بعضهم حديث إذا قرأ يعني الإمام فأنصتوا» بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرأ الإمام ولا الضالين فأنصتوا، فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها .

وروى بعضهم حديث كنا نؤديه على عهد رسول الله - ﷺ - يريد زكاة الفطر فصحف ،نؤديه فقال ،نورثه، ثم فسره من عنده فقال الجد.

كل هذا تصرف سيىء لا يجوز مثله) .

السبب السابع: تدليس الثقات. وقد يكون سبب العلة تدليساً أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد أو رواية عن ضعيف غير اسمه أو كنيته . وغالباً ما تكون العلة في حديث الأعمش أو هشيم بن بشير أو إسحاق بن أبي فروة أو ابن جريج ناشئة عن التدليس.

والتدليس إما أن يكون:

تدليساً للإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه أو عمن سمع منه شيئاً ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا يوهم أنه سمع منه.

وتدليس الشيوخ: هو يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف كي لا يُعرف.

السبب الثامن: الرواية عن المجروحين والضعفاء.

وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سبباً في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام: كأن يروي مالك عن عبد الكريم أبي أمية، والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى.

والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة ستذكر بعضها في هذه الدراسة، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات.

حتى الرواية من المجروحين كثيراً ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث.

اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الثالثة / علل الاسـناد

علل الإسناد

أولا – علة موضوعها: إبطال السماع الصريح أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة

اتصال الحديث شرط من شروط صحته، والأصل ان التصريح بالسماع من الراوي الثقة معتبر، وكذلك الحال فيما يروى من الأسانيد ويكون "معنعنا" أو "مؤننا" فإنه معتبر كذلك إذا كان الراوي ثقة، بريئا من التدليس. ولكن رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه وسلامة الراوي من التدليس رغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع.

وقد أطال الإمام ابن رجب في هذا الموضوع وبحثه تحت عنوان

"التدليس" وقد أفردنا للعنعنة مبحثا مستقلا عرضنا فيه كلام ابن رجب – رحمه الله – وحررنا هذه المسألة.

وفيما يلي طائفة من الأمثلة على هذه العلة استقينا بعضها من شرح علل الترمذي لابن رجب، وأكثرها من كتب العلل الأخرى، وذلك بهدف إبراز قيمة كتب العلل الأخرى، وتقديم نماذج منها للباحثين والمطلعين، ومن جهة أخرى فإن هذه الكتب مليئة بالأمثلة الصالحة لكل نوع من أنواع العلة، ولقيمة العلل في هذه الدراسة فسأمثل لكل نوع منها بما فيه الكفاية – إن شاء الله –.

قال ابن رجب:

قال أحمد: "البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروى عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة، عن السدي: حدثتني عائشة". ونقل ابن رجب عن ابن مهدي ما يؤكد هذا، فقال: "وكان ابن مهدي سمعه من زائدة، وكان يدع منه "حدثتني عائشة".

وبهذا تكون العلة في هذا الإسناد إبطال السماع، وإثبات أن الوهم دخل عليه. ومثل هذه العلة كثير في الأسانيد، قال ابن رجب:

"وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع.

قال في رواية هدبة، عن قتادة، ثنا خلاد الجهني، وهو خطأ، خلاد قديم ما رأى قتادة خلادا. وذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ. وأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ إنما يروى عن عروة، عن عائشة".

ولقد أفرد ابن رجب – رحمه الله – قاعدة من القواعد التي في كتابه لهذا النوع من العلل، تحت عنوان: "ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء،

أو لا يثبت منها إلا شيء يسير". واستعرض أسانيد كثيرة العدد من الثقات الحفاظ، بعضها لم يثبت منه شيء البتة، وبعضها ثبت منها قليل من كثير.

وأما نفي السماع المتوهم بالعنعنة: ففي هذا يقول ابن رجب "في شرح علل الترمذي":

"وقد ذكر الترمذي في كتاب العلم أن سماع سعيد بن المسيب عن أنس ممكن، لكن لم يحكم لروايته عنه بالاتصال. وقد حكى بعض أصحابنا عن أحمد مثله" والحديث الذي رواه سعيد بن المسيب عن أنس هو:

عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يا بني إن قدرت أن تصبح، وتمسي، ليس في قلبك غش لأحد فافعل" وقال الترمذي: "لا نعرف لسعيد بن المسيب رواية عن أنس إلا هذا الحديث".

وفيما يلي بعض الأمثلة الأخرى لهذا النوع من العلة:

مثال: قال الترمذي في علله الكبير: "ثنا يحيى بن أكثم، ثنا يحيى بن آدم، ثنا زهير بن معاوية، عن حميد الطويل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: لبى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة والحج معا، قال لبيك بعمرة وحجة".

سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: "هذا خطأ، أصحاب حميد يقولون: عن حميد سمع أنسا".

وقول البخاري هذا يعني أن رواية حميد عن ثابت غير صحيحة، بل الوارد هو ما ذكره أصحاب حميد أنه سمع أنسا، ومع أن روايات أصحاب حميد ظاهرها سلامة الإسناد، إلا أن البخاري كشف عن وهم في هذا السماع، وأن

حميدا لم يسمع أنسا، كما ورد في روايات أصحاب حميد. وفي هذا يقول الترمذي:

"قال محمد: حدثنا عمرو بن خالد، نا زهير، قال: قدمت البصرة فرأيت حميدا، وعنده أبو بكر بن عياش، جعل حميد يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ، قلت له: أسمعت هذا؟ قال: سمعت عمن حدث عنه".

ويلاحظ على هذا الحديث أن الإسنادين التقيا بزهير بن معاوية.

أما الأول وهو المعل ففيه زهير عن حميد، عن ثابت، عن أنس.

وأما الثاني ففيه زهير، عن حميد، عمن حدث عن أنس، عن أنس.

ويكون البخاري قد كشف علة الحديث وأثبت أن حميدا لم يسمع من أنس وإنما بينهما واسطة، وقد بين أن الوهم إنما دخل من إكثار حميد من القول: قال أنس، فجعل أصحاب حميد هذه العبارة: سمع أنسا.

مثال: ومنه قول الحسن: خطبنا ابن عباس.

وهذا مثال آخر فيه تصريح بالسماع إلا أن حقيقته غير ذلك.

وهذا الإسناد روي عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، وعقب عليه الترمذي بقوله: "روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، قال: خطب ابن عباس، وكأنه رأى هذا أصح وإنما قال محمد هذا، لأن ابن عباس كان في البصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة".

وبهذا يظهر لنا البخاري – رحمه الله – علة الحديث ومدارها على يزيد بن هارون الذي قال: خطبنا، وقد حاول بعض النقاد التماس تأويل للحسن البصري، وقالوا: خطبنا أي خطب الناس، ولو تنبهوا لمثل ما تنبه له البخاري لأدركوا العلة، ولما احتاجوا لمثل هذا التأويل البعيد.

قال الحاكم (٤٠٥هـ) :

"هذا باب يطول، فليعلم صاحب الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئا قط، وأن الأعمش لم يسمع من أنس، وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس، وأن الشعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن

مسعود، ولا من أسامة بن زيد، وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة حوالة، وأن ذلك كله يخفى إلا على الحفاظ للحديث".

ثانيا – علة موضوعها: إبدال الإسناد كله أو بعضه

وهذا نوع من أنواع العلل التي منشؤها إبدال الإسناد كله أو بعضه،

ورغم هذا الخطأ بقي الإسناد المعل يحمل السلامة الظاهرة حتى كشف النقاد عن علته وعرفوا وجه التغيير الذي طرأ على الأصل. وقد يكون هذا الوهم ناشئا عن ملابسات خاصة بالإسناد، وقد يكون ناشئا عن الوهم المجرد، دون ملابسات خاصة ومثال الملابسات الخاصة أن يشتهر إسناد معين على لسان راو معين، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، أو كسعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، أو كأبي بردة عن أبيه.

فكل حديث يروى عن مالك قد يسبق اللسان إلى: نافع عن ابن عمر، وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع.

وقد أفرد ابن رجب – رحمه الله – في "شرح علل الترمذي" قاعدة لهذا النوع من العلة، وكأنها إشارة منه – رحمه الله – للباحثين أن يحصروا الأسانيد المشهورة، ثم يفتشوا عن كل إسناد خرج عن طريق المشهور.

(قاعدة) :

قال ابن رجب: "قال أحمد، في رواية ابنه عبد الله: ثنا محمد بن فضيل، ثنا عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر بضعة عشر حديثا كلها بهذا الإسناد إلا حديث "أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر" فإنه قال: عن عمارة بن القعقاع عن أبي صالح، عن أبي هريرة".

وفي قاعدة أخرى من قواعد ابن رجب هذه يقول – رحمه الله –:

(قاعدة) :

قال العجلي: "كل شيء روي عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني سوى رأيه فهو عن علي، وكل شيء روى إبراهيم النخعي عن عبيدة سوى رأيه فإنه عن عبد الله إلا حديثا واحدا".

مثال:

وقد مثل ابن رجب – رحمه الله – لهذا النوع فذكر حديثنا "في رفع اليدين في الصلاة" "رواه حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل بن حجر، عن النبي صلى الله عليه وسلم."

وسئل عن ذلك أحمد: فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟.

قال ابن رجب "يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ بخلاف علقمه بن وائل عن أبيه فإنه طريق مشهور"

مثال: ومن الأمثلة التي ذكرها ابن رجب لمثل هذا النوع قوله:

"روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب، عن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث، أن رجلا قال: يا رسول الله، إني أحب فلانا. قال: "أعلمته"؟ قال: لا ... الحديث، قال ابن رجب: هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ فرووه عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناد ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا".

وقد تكون علة الإسناد إبدال صحابي بآخر، ومثاله فيما يلي:

مثال: أخرج الترمذي في العلل الكبير، قال: "حدثنا أحمد بن مبيع، نا يزيد بن هارون أنا إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منها: فله قيراطان، أحدهما، أو أصغرهما مثل أحد". سألت محمدا عن هذا الحديث سالم البراد، عن ابن عمر، فقال: رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء، ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حديثه" ومحمد في هذا المثال هو البخاري. ويقصد بقوله وحديث ابن عمر ليس بشيء أي هذا الإسناد الذي فيه ابن عمر لا يثبت. وقد استدل البخاري على علة الحديث بأن ابن عمر أخذ على أبي هريرة روايته مثل هذا الحديث، واستنكر.

أما الدارقطني فقد ذكر في علله أسانيد كثيرة دخل الوهم على بعض رواتها فغيروا فيها:

مثال: "وسئل، أي الدارقطني، عن حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر، فلما انصرف رأى رجلين لم يصليا، فقال: علي بهما: ما لكما لم تصليا معنا؟ قالا: كنا في منازلنا، فظننا أنك قد صليت فصلينا، قال: لا تفعلا، إذا جئتما مسجدا والناس يصلون، فصليا معهم".

فقال – أي الدارقطني – يرويه هشام بن حسان، اختلف عليه فيه.

فرواه الحكم بن عبده، وهو بصري سكن مصر، عن هشام، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ووهم فيه على هشام بن حسان، وروي هذا الحديث عن يعلى بن عطاء، عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم" وبهذا يكون الدارقطني قد كشف علة هذا الإسناد وهي تغيير فاحش أصابه، ومصدر هذا الوهم هو الحكم بن عبده، الراوي عن هشام بن حسان.

وقد تكون العلة تغييرا أو تصحيفا طرأ على الاسم، ومثال ذلك ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي قال: "روى زهير بن معاوية عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث منها "حديث الكمأة وحديث الحبة السوداء و"حديث عرضت على الجنة".

قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان، فقال واصل ابن حبان، يعني إنما يروي عن صالح بن حيان فسماه واصلا. وقال ابن معين: سمع منهما معا فجعلهما واحدا، وسماه واصل ابن حبان، قال أبو حاتم زهير مع اتقانه أخطأ في هذا ولم يسمع من واصل بن حبان ولم يدركه، إنما سمع من صالح بن حيان".

والذي أخطأ في هذا الإسناد رجل كبير من الأعلام الثقات، ولولا فطنة أحمد وأبي حاتم وأبي داود لكان من العسير كشف مثل هذا الوهم لا سيما وأن في الرواة الثقات. واصل بن حبان الأسدي، المتوفى سنة ١٢٩، وهو ثقة، وصالح بن حيان القرشي، المتوفى سنة ١٤٠هـ.

هذه بعض أمثلة من الأوهام الواقعة في حديث الثقات والتي نشا عنها تغيير في الإسناد كله أو بعضه، أو قلب للأسماء والكنى، وسنختم هذا النوع بأمثلة تبين أن العلة تغيير في أسماء الرواة لعيب في نطق الراوي عنهم، كما جاء في علل الإمام أحمد، قال:

"ابن الثلب إنما هو ابن التلب، ولكن شعبة كان في لسانه شيء. ولعل غندرا لم يفهم عنه".

وقد وقع في مثل هذا أبو يوسف القاضي تلميذ أبي حنيفة، قال أحمد: "كانت فيه لثغة فكان يقول: مطيف بن طييف الحايثي، بدل من مطرف بن طريف الحارثي".

ثالثا – علة موضوعها: الوهم في رفع الوقوف، أو وصل المرسل أو ما فيه انقطاع

وهذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع والأكبر، والذي لا تكاد تخلو منه صفحة من كتب هذا الفن، ولذا فقد نص ابن رجب على الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع فقال: والوجه الثاني، "من وجوه معرفة صحة الحديث وسقمه" معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع".

فقد يروى الحديث مرفوعا ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلا، وإرساله أثبت وآكد. أو قد يروى متصلا وهو في الحقيقة معضل أو منقطع.

مثال: وقد ذكر ابن رجب – رحمه الله – في شرح علل الترمذي أحاديث رفعها

سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقفها نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر، عن عمر. ورجح ابن رجب وقف هذه الأحاديث.

قال ابن رجب:

"وسئل أحمد إذا اختلفا فلأيهما يقضي؟ فقال: كلاهما ثبت. ولم ير أن يقضي لأحدهما على الآخر، نقله عنه المروذي، ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين نحوه، مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال إلى قول نافع في حديث "من باع عبدا له مال"، وهو وقفه. وكذلك نقل غيره عن أحمد أنه رجح قول نافع في وقف حديث "فيما سقت السماء العشر" ورجح النسائي والدارقطني قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث: "فيما سقت السماء العشر" وحديث: "تخرج نار من قبل اليمن" وكذا حكى الأثرم عن غير أحمد أنه رجح قول نافع في هذه الأحاديث وفي حديث: "الناس كابل مائة".

مثال: وتوضيحا لهذه العلة، وهي الوهم في رفع الموقوف، نسوق مثالا من علل الدارقطني جاء فيه

"وسئل عن حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أحبب حبيبك هونا، ... الحديث" فقال: يرويه الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم واختلف عنه:

– فرواه سويد بن عمرو، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

– وخالفه الحسن بن أبي جعفر، رواه عن أيوب، عن حميد الحميري، عن علي بن أبي طالب.

– وقال هارون بن إبراهيم الأهوازي: عن ابن سيرين عن حميد الحميري، عن علي يرفعه.

– قال الدارقطني: والصحيح عن علي موقوف".

مثال: ومن الأمثلة على ما كان الإرسال هو أولى والأرجح من الاتصال ما ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، في معرض الكلام عن هشام بن عروة، وأن الإمام أحمد قال: "إن عيسى بن يونس أسند عنه ما كان يرسله الناس، كحديث الهدية".

وحديث الهدية هذا ما روي "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها، فهذا الحديث رواه عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وعلق البخاري على هذا الإسناد بقوله: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

مثال: ومثال آخر ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي، قال:

ومنهم حمد بن يحيى الأبح، له أوهام عن ثابت منها حديثه عن أنس مرفوعا مثل أمتي مثل المطر. والصواب: عن ثابت عن الحسن مرسلا.

ومما كان موقوفا، والمرفوع أولى وأصح، ما ذكره ابن رجب في اختلاط ابن علية وحماد بن زيد في أيوب.

قال ابن رجب: "ورجحت طائفة ابن علية على حماد. قال البرذيجي:

ابن علية أثبت من روى عن أيوب، وقال بعضهم: حماد بن زيد. وقال: ولم يختلفا إلا في حديث أوقفه ابن علية، ورفعه حماد وهو حديث أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم "ليس أحد منكم ينجيه عمله، قالوا: ولا أنت؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل".

قال ابن رجب: وليس وقف هذا الحديث مما يضره، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرا، والناس كلهم يخالفونه فيرفعونها".

وقد يكون الحديث متصلا، ولكن النقاد يكشفون عن علة فيه، وهي قطعه على التابعي، ومثاله ما ذكره الترمذي في علله الكبير، قال: "حدثنا هناد، (نا) محمد بن فضيل عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الصلاة أولا وآخرا".

حدثنا هناد، (نا) أبو أسامة، عن الفزاري، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: كان يقال "إن للصلاة أولا وآخرا"، فذكره بنحوه.

سألت محمدا، (يعني البخاري) ، عن هذا الحديث، فقال: وهم فيه محمد بن فضيل والصحيح حديث الأعمش عن مجاهد.

رابعا – علة موضوعها: جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحدا

الأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث، دون المعنى، فإذا روي أحد الرواة حديثا واحدا عن عدد من الشيوخ ثم ساق اللفظ سياقا واحدا، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ إلا أن يكون الراوي مبرزا في الحفظ جدا.

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي:

"ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة

واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ، متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره".

وقد مثل ابن رجب لهذا النوع من الإسناد المعلل بأمثلة كثيرة:

مثال: قال ابن رجب: "قال أحمد في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي صلى الله عليه وسلم "في آنية المشركين".

قال أحمد: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادا واحدا، وهم يختلفون".

"وقال أحمد: ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين. قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا".

وممن يعل حديثه إذا جمع الشيوخ ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب والواقدي، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري.

خامسا – علة موضوعها: جرح الراوي

عرفنا فيما سبق أن ميدان علم العلل حديث الثقات فيكشف عن أوهامهم وأخطائهم، ورأينا ابن رجب يحدد مهمة علم العلل بأنه يبحث في مراتب الثقات، وقول من منهم يرجح عن الاختلاف، كما رأينا يجعل علم الجرح

قسيما لعلم العلل، ويكل امر المجروحين من المحدثين إلى الكتب التي صنفت فيهم.

كل هذا إذا روى المجروح حديثا، لكن إذا روى الثقة عن المجروح فإن هذه الرواية قد تعمي حال المجروح على كثير من الناس، وعندها فلا بد من أن يتدخل العالم بالعلل ليكشف عن موضع العلة، وإذا بها رواية العدل عن المجروح.

هذا النوع من علة الإسناد تكلم عنه ابن رجب كثيرا في شرح علل الترمذي كأن يقول:

"قاعدة:

قال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة. قال النسائي: لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله فإنه روى عنه حديثا، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو.

ولا نعلم مالكا حدث عن أحد يترك حديثه، إلا عن عبد الكريم أبي أمية". ويقول ابن رجب – رحمه الله – في موضع آخر:

وأما علي بن عاصم فهو علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي، يكنى أبا الحسن، وقد رماه طائفة بالكذب، منهم يزيد بن هارون وغيره، وكذبه – أيضا – ابن معين، وكان أحمد يحسن القول فيه، ويوثقه ويقول: إنه يخطئ".

ومن هنا يتأكد لنا أن دخول هذا النوع من الجرح في علم العلل إنما كان لعلاقته الوطيدة برواية الثقات.

مثال: قال الترمذي في علله الكبير: (ثنا) قتيبة بن سعيد (نا) أبو صفوان، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين".

سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: روى ابن المبارك، عن يونس عن الزهري، قال: أخبرت عن أبي سلمة، عن عائشة، وروى موسى بن عقبة وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن عائشة.

قال محمد (هو البخاري) : وسليمان بن أرقم متروك، ذاهب الحديث".

وفي هذا الحديث نجد الزهري يروي عن سليمان بن أرقم، والزهري إمام من الأئمة الأعلام، وهو ثقة من كبار الثقات، وروايته هذه عن سليمان بن أرقم قد تجعل الحديث فوق التهمة والظنة عند كثير من الناس.

مثال آخر: جاء في علل ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن حديث كان حدث به قديما، عن محمد بن جامع العطار عن معتمر بن سليمان، عن الحجاج الباهلي، وهو الأحول، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أرادت عائشة أن تشتري بريرة فتعتقها، فقال مواليها: لا، إلا أن تجعل الولاء لنا. فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اشتريها فإن الولاء لمن أعتق ... الخ الحديث.

فقال أبو زرعة: اضربوا عليه، وأبى أن يقرأه، وقال: خطأ، وأظنه من محمد بن جامع. وقال: محمد بن جامع شيخ فيه لين".

ونلاحظ في هذا الحديث قول ابن أبي حاتم.

وسئل أبو زرعة عن حديث كان يحدث به قديما.

وبهذا يكون إلحاق هذا الجرح بالعلل لأن أبا زرعة حدث به قديما، ولم يكن حال محمد بن جامع مكشوفا له كما يبدو من العبارة.

اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الرابعة / علل المتن

العلة في متن الحديث

رأينا فيما سبق عللا وقعت في سند الحديث كرفع الوقوف، ووصل المرسل وزيادة راو، أو إبداله، أو تحريف في أسماء الرواة. وأما مبحثنا هذا فهو معقود للتعرف على علة المتن. والمتن هو ما ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية أو ما ينقل عن الصحابة والتابعين وقد يتعرض هذا المتن لأوهام النقلة فتدخل عليه علة من العلل فتحيله عن معناه، أو تحرف لفظه، أو تدخل فيه ما ليس منه.

ويمكننا أن نرجع علل المتون إلى الأنواع التالية:

الأول: ما كانت علته إحالة المعنى كليا أو جزئيا.

الثاني: ما كانت علته تحريفا في لفظ من ألفاظه.

الثالث: ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

الرابع: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، ليس منه.

الخامس: ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة.

ولقد بث ابن رجب – رحمه الله – هذه الأنواع على شكل أمثلة ومباحث وقواعد في كتابه شرح علل الترمذي. وفيما يلي تفصيل لهذه الأنواع مستفيدين من أمثلة ابن رجب ومباحثه وقواعده:

النوع الأول: إحالة معنى الحديث إذا كان راويه غير عالم باللغة ولا بالمراد من اللفظ.

وقد تكلم ابن رجب – رحمه الله – على راوية الحديث بالمعنى، ونقل جوازها عن جمهور العلماء بشرط أن يكون الراوي ملما باللغة، عارفا، عالما، بصيرا بمواقع الألفاظ، وما يحيلها عن المراد.

ولا بد أن يكون الراوي عارفا المراد من الحديث ليحمله على هذا المراد، ولا يصرفه لغيره.

قال ابن رجب: "وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه، فغيروا المعنى، مثل ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها، وكانت حائضا: "انقضي رأسك وامتشطي". وأدخله في أبواب غسل الحيض. وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه، بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام".

قال ابن رجب – رحمه الله –: وروى بعضهم حديث إذا قرأ الإمام فأنصتوا، بما فهمه من المعنى، فقال: إذا قرأ الإمام (ولا الضالين) فأنصتوا فحمله على فراغه من القراءة، لا على شروعه فيها. ومثل هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل، قال:

"وسألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي بردة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اشربوا في الظروف ولا تسكروا".

قال أبو زرعة: وفي هذا الحديث أخطأ أبو الأحوص فصحف في الإسناد، فقال: بردة وهو بريدة، وقلب في الإسناد فقال: عن أبيه، عن أبي بريدة، وهو ابن بريدة، عن أبيه. ثم قال أبو زرعة:

وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفة في المتن: "اشربوا في الظروف ولا تسكروا" وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة، ونصه:

"نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية، ولا تشربوا مسكرا".

وفي حديث بعضهم عن بريدة قال: واجتنبوا كل مسكر، ولم يقل أحد من الرواة ولا تسكروا.

النوع الثاني – ما كانت علته تحريفا في لفظ من ألفاظه:

وقد مثل له ابن رجب بمن حرف كلمة "نؤديه" فجعلها "نورثه" وبدل أن يجعل الحديث في صدقة الفطر، وهو: كنا نؤديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الجد.

وقد سبق الكلام عن هذا في أسباب العلل.

النوع الثالث – ما كانت علته مخالفة راويه لمقتضاه:

هذا النوع من العلة أفرد له ابن رجب قاعدة من قواعد كتابه شرح علل الترمذي، فقال:

"قاعدة: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه"

. وقال ابن رجب: قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا.

فمنها: أحاديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين، ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد

وقال أحمد أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية.

ومنها: أحاديث ابن عمر في المسح على الخفين أيضا، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد بن أبي وقاص، المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه رواية.

ومنها: حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للمستحاضة: "دعي الصلاة أيام أقرائك".

قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار، لا الحيض".

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في علله الكبير، قال:

"حدثنا أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون، أنا إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان أحدهما أو أصغرهما مثل أحد.

سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: رواه عبد الملك بن عمير عن سالم البراد عن أبي هريرة وهو الصحيح، وحديث ابن عمر ليس بشيء.

ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه".

هكذا أعل البخاري هذا الحديث.

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في علله أيضا: "ثنا علي بن حجر، ثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدا فليقض".

سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن

يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: ما أراه محفوظا.

قال: وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم، أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم".

النوع الرابع – ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه:

وصورة هذا النوع من العلة أن يدخل في سياق الحديث ما ليس منه، سواء أكان هذا الدخل حديثا آخر أو بعض حديث، أم كان كلاما للراوي يوضح به المراد من الحديث، وفي كلتا الحالتين يظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثا واحدا دونما تمييز بينهما أو فاصل يحدد كلا منهما.

ومثال إدراج الحديث في الحديث ما ذكره ابن رجب في معرض كلامه، عن جعفر بن برقان، فقال: "وكذا قال العقيلي هو ضعيف في روايته عن الزهري وذكر له حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن لبستين، وبيعتين، ونكاحين، وعن مطعمين، وذكر الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه"، وقال: لا يتابع عليه من حديث الزهري.

وأما الجلوس فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة ما خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر فالرواية فيها لين انتهى كلام ابن رجب

ومراد ابن رجب أن جعفر بن برقان روى عن الزهري النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو الزهري عن سالم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد خرجنا هذا الحديث في مكانه من شرح العلل، وذكرنا قول أبي زرعة فيه:

حديث جعفر بن برقان إنما هو عن قبيصة بن ذؤيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة – وحديث "نهى أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها"، وحديث "المنابذة والملامسة"، إنما هو عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد.

وأما ما كان الإدراج فيه دخول كلام من الراوي على متنه فمثاله حديث الاستسعاء، وهو ما أخرجه أبو داود من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

من أعتق شقصا أو شقيصا له في مملوك فخلاصه عليه في ماله، إن كان له مال، فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة عبد، ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه.

وقد روي هذا الحديث من طرق أصح وأكثر، وليس فيها ذكر الاستسعاء.

وفي هذا نقل ابن رجب كلاما عن الإمام أحمد أنه لا يعبأ برواية سعيد بن أبي عروبة هذه التي ذكر فيها الاستسعاء، وقدم رواية شعبة وهمام عن قتادة ولم يذكرا الاستسعاء، ونقل ابن رجب قول الإمام أحمد: "ولا أذهب إلى الاستسعاء".

وقد تعرضنا لهذا الحديث في زيادة الثقة، وقد خرجنا رواياته في شرح العلل.

وقد بين الحاكم في معرفة علوم الحديث مكان الإدراج في هذا الحديث فقال: "حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد

وهم من أدرجه في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ويشهد بصحة ذلك ما روي عن قتادة عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رجلا أعتق شقصا له في مملوك فغرمه النبي صلى الله عليه وسلم قال همام: "وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد".

فقول همام هذا أكد لنا بأن الاستسعاء مدرج في الحديث. وليس في الحديث زيادة ثقة، لأن زيادة الثقة هي جزء من الحديث روي من بعض الطرق ولم يرو من بعضها الآخر.

النوع الخامس – ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم:

ومن ذلك ما يشبه كلام القصاص: وقد مثل له ابن رجب في شرح علل الترمذي بحديث يرويه عمر بن يزيد الرفاء، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون

بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم وما خالف أهواءهم تركوه، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب، ويكفرون ببعض، يسعون فيما يدرك بغير سعي من القدر المقدور، والأجل المكتوب، والرزق المقسوم، ألا يسعون فيما لا يدرك بالسعي من الجزاء الموفور، والسعي المشكور، والتجارة التي لا تبور".

قيل في هذا أنه يشبه كلام القصاص، واستغرب عن شعبة، وحمله النقاد على رجل كذاب اسمه عبد الله بن المسور المدائني.

قال ابن رجب: ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء لحفظ القرآن، إنه يشبه أحاديث القصاص كذلك.

وقال في موضع آخر: ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم من الكلام الذي لا يشبه كلامه قال ابن أبي حاتم الرازي، عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون مثل كلام النبوة.

ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تتضح عدالته، والله أعلم.

هذه بعض أنواع علة المتن، وهي الأنواع التي وقعت لي في شرح علل الترمذي وفي كتب العلل التي اطلعت عليه، وهذه الأنواع ليست على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التمثيل، وإنني لا أدعي استقراء كتب العلل كلها لإخراج كل أنواع العلة، لأن هذا بحث يحتاج إلى سنين، وتفنى فيه أعمار.

اسم المادة	اسانيد وعلل
المرحلة	الدكتوراه
الكورس	الاول ـ ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤
مدرس المادة	ا.د مقداد خزعل احمد
القسم	الحديث وعلومه
الايميل الجامعي	Muqdad.k@tu.edu.iq

المحـاضـرة الخامسة / وسائل الكشف عن العلة

وسائل الكشف عن العلة:

إن كتب العل تحمل بين طياتها صورة كاملة شاملة لما ينبغي أن يكون عليه رجل هذا الفن، وأنه إن كان حصر جوانب هذه المعرفة لا يمكن في مبحث صغير فإن ذكر أهم هذه الجوانب يسير ومعقول، وفيما يلي بعض هذه الجوانب:

١ – **معرفة المدارس الحديثية**، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

وبهذه المعرفة يعالج الباحث أسانيد كثيرة فيكشف عن علتها، فإذا روى المدنيون عن الكوفيين فإنها تختلف الاحتمالات عما إذا روى المدنيون عن البصريين. ولذلك نجد الحاكم يقول بعد ذكره علة حديث: والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا. أما حديث الشام عن المدارس الأخرى فأكثره ضعيف.

وقد تكلم ابن رجب عن هذا عند كلامه على النوع الثاني من أنواع العلل، وهو من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

قال ابن رجب: "ومنهم عبيد الله بن عمر العمري، ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئا. ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء، قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم "عليكم بالباءة" قال: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي لأنه حدث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق.

ومنهم المسعودي من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط".

وكذلك فقد ذكر ابن رجب طائفة من الثقات، حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم، وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا:

فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

ومنهم معمر بن راشد كان يضعف حديثه عن أهل العراق خاصة

وأمثلة هذا كثيرة عند ابن رجب، وهذا يلزم الباحث في العلل أن يعرف مدارس الحديث المختلفة ومن أضبط الناس فيها، ومن أكثر الناس خطأ فيها وهكذا.

٢ – **معرفة من دار عليهم الإسناد،** وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد أضعفها وممن اهتم بهذا، وأرسى قواعده علي بن المديني، فنراه يقول:

نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي، وسليمان بن مهران.

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، من أهل مكة عبد العزيز بن جريح، وسفيان بن عيينة. ثم انتهى علم هؤلاء الثلاثة من أهل البصرة وعلم الاثني عشر إلى سنة ... وهكذا يمضي علي بن المديني في تأصيل هذه الخبرة الإسنادية وتفريعها.

ومع ذكر الراوي فإنه يذكر أصحابه، ويبين أوثقهم فيه وأكثرهم في الرواية عنه. وهذا جزء هام من علم العلل.

وفيما يلي نص من علل أحمد – رحمه الله – أوقفي على ارتباط هذا الجانب بعلم العلل، ودوره في الكشف عن العلة، يقول عبد الله بن الإمام أحمد:

سألته عن مطرف بن طريف، فقال: ثقة مطرف، قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم – يعني عالما بالأعمش – قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة: إلا أن يونس وعقيلا يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة، وليسوا مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلت: فمالك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك!! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذي رووا عن الزهري الكثير، يونس وعقيل ومعمر، قلت له: شعيب؟ قال: شعيب قليل، هؤلاء أكثر حديثا عن الزهري، قلت: فصالح بن كيسان روايته عن الزهري؟ قال: صالح أكبر من الزهري، قد رأى صالح بن عمر. قلت فهؤلاء أصحاب الزهري، قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم، مالك

أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر. قلت له: فبعد مالك من ترى؟ قال: ابن عيينة. انتهى.

ومن خلال هذا النص نلاحظ أمرين لا بد من البحث عنهما ونحن نتناول الرواة عن الثقات، الأول: من أوثق الناس في هذا الشيخ؟ والثاني: من أكثرهم جمعا ورواية عنه؟ وهكذا الأمر في كل ثقة على حدة، ولنتصور حجم هذه المعرفة التي لا بد منها لرجل العلل. وعن طريق مثل هذه المعرفة يتكون عند الناقد منهج يستعين به في نقده.

ولقد أخذ هذا النوع من الدراية الإسنادية مساحة كبيرة من شرح ابن رجب لعلل الترمذي. فذكر تراجم مطولة لمن دار عليهم الإسناد، ولم يكتف بما أوجزه الترمذي عنهم. فجاء كلامه مفصلا مليئا بالمعارف الحديثية، وعدد هذه التراجم اثنتان وعشرون ترجمة.

وأما الأسانيد فقد أمد ابن رجب الباحث في العلل بمجموعة من المعارف الإسنادية وذلك عند كلامه عن مراتب الثقات وقول من يقدم في هؤلاء الثقات، وكان هذا هو القسم الأول من أقسام علم العلل عنده، وقد عنونه بما يلي:

"القسم الأول في معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف".

وبدأ ابن رجب بذكر أصحاب ابن عمر، وبعد كلام طويل كأنه مال إلى ترجيح قول نافع مولى ابن عمر على غيره عند الاختلاف، ثم ثنى بذكر أصحاب نافع، ثم أصحاب عبد الله بن دينار ... وهكذا، فإن ابن رجب يتابع الكلام في أعيان الثقات فيذكر أصحاب كل واحد منهم، ومن أوثق الناس فيه، وكأن كل واحد من هؤلاء مدرسة حديثية مستقلة.

ولم يكتف ابن رجب – رحمه الله – بهذه الضروب من المعارف الإسنادية النادرة، بل عقد – رحمه الله – فصلا هذا عنوانه:

"ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك" وهاك أمثلة على هذه الأسانيد:

قال ابن رجب: قتادة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم هذه السلسلة لا يثبت منها حديث أصلا من رواية الثقات.

قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البرديجي: هذه الأحاديث كلها معلولة.

حميد الطويل، عن أنس، قال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: إنما روى حميد عن أنس ما سمعه منه خمسة أحاديث.

الزبير بن عدي، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له إلا حديث واحد".

٣ – معرفة الأبواب: ورجل العلل الحافظ العارف الفهم لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد أن جمع الأحاديث في الأبواب. وأحاديثه كما سبق وأن قلت: إنها مرتبة على الأسانيد فهي أيضا مرتبة على الأبواب: باب الطهارة.. الصلاة.. الزكاة ... وهكذا، والعملية النقدية عنده هي عرض ما يسمعه على أبوابه وأصوله، وبعد هذا العرض يذكر نتيجة من النتائج الكثيرة عنده: معروف.. منكر.. مشهور.. غريب.. شاذ.. لا أصل له ...

وفي معرفة الأبواب وحصرها اشتهر عدد من العلماء كالإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة، وهذا أبو زرعة يقول لعبد الله بن الإمام أحمد: "ذاكرت أباك فوجدته يحفظ ألف ألف حديث، فقال عبد الله: كيف ذاكرته؟ قال أبو زرعة: ذاكرته على الأبواب". ومعنى هذا أنهما يذكران رؤوس الموضوعات، والعناوين التي تضم عددا من الأحاديث.

ولا غرابة في هذه القدرة على جمع الأبواب وعرضها من إمام كأحمد – رضي الله عنه – ولكن الغرابة أن يجمع هذا ويعرضه رجل الدولة مع مسؤولياته ومشاغله، فقد أورد الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث قصة دارت بين المأمون ورجل ادعى معرفة الحديث وجاء يطلب رفده فقال: يا أمير المؤمنين، صاحب حديث منقطع، فقال له المأمون: أيش تحفظ في باب كذا؟ فلم يذكر فيه شيئا، فما زال المأمون يقول: حدثنا هشيم وحدثنا حجاج بن محمد وحدثنا فلان حتى ذكر الباب، ثم سأله عن باب ثان، فلم يذكر فيه شيء فذكره المأمون".

وروي عن علي بن المديني أنه قال: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

٤ – معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب:

وكتب العلل مليئة بهذا النوع كمعرفة عامة أو تطبيقية تخدم موضوع العلة. ومثال ذلك: ما ذكره عبد الله بن أحمد – رحمه الله – في العلل، قال: "حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، قال: زعم لي بعضهم، قال: كتب الحجاج أن يؤخذ إبراهيم بن يزيد إلى عامله فلما أتاه الكتاب قال: فكتب إليه: إن قبلنا إبراهيم بن يزيد التيمي، وإبراهيم بن يزيد النخعي، فأيهما نأخذ؟ قال: فكتب أن يأخذهما جميعا". هذه القصة ظاهرها أنها طرفة، ومقصدها ذكر اثنين من الرواة اجتمعا في الاسم والعصر والرتبة، ومن لا يميز بينهما قد يخلط في حديثهما وقد يقول قائل: ما داما ثقتين فما الضرر من هذا الخلط؟ والجواب على ذلك أن لكل من الرجلين إسناده ولكل منهما رجاله، والخلط بينهما لا يقتصر عليهما بل يتعداهما إلى بقية رجال الإسناد.

وإن الباحث ليدهش وهو يجد أن أربعة عشر رجلا من الثقات يحملون اسم إبراهيم بن يزيد، مما يجعل معرفة هذا الجانب ضرورية لرجل العلل حتى لا تشتبه عليه الأمور.

وكما تتشابه الأسماء تتشابه الكنى، ولا بد من معرفتها من قبل صاحب هذا الشأن.

يقول عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: من كنيته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أبو عبد الرحمن: عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن، ومعاذ بن جبل أبو عبد الرحمن، وعبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن، وعبد الله بن عمروا أبو عبد الرحمن، ويقولون أبو محمد. وفيروز الديلمي أبو عبد الرحمن، وسفينة أبو عبد الرحمن، ومعاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن".

هذا التشابه في الصحابة، وهو في غيرهم أكثر، وتمييزه أصعب، وكم من علة دخلت على الحديث بجهل هذا الجانب.

وإلى جانب التشابه في الكنى نجد الكثير من الكنى التي لم تشتهر أصحابها بها فستغلها المدلسون ستارا لتدليسهم، ولكن المعرفة الواسعة التي يتمتع بها الناقد تقف لكل ذلك بالمرصاد.

٥ – معرفة مواطن الرواة:

قال الحاكم أبو عبد الله: "وهو علم قد زلق فيه جماعة من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه" وقد يثبت هذه المعرفة في كتب العلل لارتباطها وعلاقتها الوثيقة به. ففي علل أحمد: "ابن أبي حسن قرشي مكي، هشام بن حجير مكي، ضعيف الحديث ومحمد بن أبي إسماعيل شيخ كوفي ثقة وعبد الله بن سعيد بن أبي هند شيخ مديني موثق، وإبراهيم بن ميسرة طائفي سكن مكة" ... وهكذا، إذ القصد هو التمثيل على هذه المعرفة لا الإحاطة بما كتب عليها، فهو كثير.

٦ – معرفة الوفيات والولادات:

وعن طريق هذه المعرفة – مضافا إليها غيرها – يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما. وتجد هذه المعرفة مبثوثة في كتب العلل: يقول ابن المديني: "مات أيوب سنة إحدى وثلاثين في الطاعون، ومات يونس سنة تسع وثلاثين، ومات إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين، وقتل ابن جبير سنة خمس وتسعين وفيها مات الحجاج ... وهكذا".

ومعرفة الولادات جانب آخر يحدد اللقاء وفترته بين الراوين، فعندما يأتي

حديث يرويه عبد الجبار بن وائل عن أبيه، نجد النقاد يقولون: "عبد الجبار لم يدرك أباه، ولد بعد وفاة أبيه".

٧ – معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط:

وقد اعتنت كتب العلل اعتناء كبيرا بهذه المعرفة وكثير اما تجد فيها علل الإرسال والتدليس والاختلاط، كما نجد تحديدات دقيقة للاختلاط وتفاوت المراسيل وما دلس من الأسانيد. وقد توسع ابن رجب في الكلام عن الإرسال والتدليس والاختلاط، وقد عرضنا للاختلاط في أسباب العلل، وعرضنا للإرسال في مباحث دراسة علوم المصطلح عند ابن رجب.

٨ – معرفة أهل البدع والأهواء:

وقد سبق وأن ذكرت أن هذه المعرفة جزء من معرفة المدارس الحديثية ولكنها هنا تهتم بالرواة كأفراد كل على حدة...

وعلى صفحات كتب العلل نجد كلاما كثيرا حول هذا الجانب مثل: "يونس بن عباد كان خبيث الرأي"، "كان يزيد بن عبد الرحمن شيخا فقيرا مرجئيا".

هذه بعض جوانب المعرفة التي لا بد منها للمشتغل بالعلل، وتركت غيرها، لأن الموضوع لا يتسع لعلوم الحديث، إذ ظهر لي بعد البحث والاستقصاء أن أكثر علوم الحديث استمد من علم العلل، وأن أقدم المحاولات في هذا الميدان هي كتب ابن المديني وأحمد الترمذي وأبي زرعة وأبي حاتم وهي كتب شاملة تطبيقية.

وقد قصدت من ذكر هذه الجوانب التمثيل لا الحصر. ولعل أبرز ثمرات هذا الموضوع القناعة التامة بأن علم العلل عماده المعرفة المستفيضة أفقيا وعموديا وهو ما يعبر عنه بعلم الرواية والدراية. ومن تتوافر له هذه المعرفة تتكشف له العلاقات بين الروايات، فيصبح مجال الحديث، سندا ومتنا، بمتناول بصيرته. وعند التعليل يستفيد من كل هذه الجوانب، فجزى الله علماءنا عن أمتهم خير الجزاء، فلقد، والله، حملوا الأمانة التي لا تحملها الجبال الراسيات